نشرة صندوق النقد الدولي

المجلس الأوروبي في بروكسل، حيث يجتمع القادة لمعالجة أزمة الديون السيادية في أوروبا (الصورة: Thierry Roge/Reuters)

أزمة الديون السيادية في أوروبا

الصندوق يرحب بالاتفاق على معالجة أزمة منطقة اليورو

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢٢ يوليو ٢٠١١

- الصندوق يرحب بالاتفاق الشامل الذي تم التوصل إليه لمعالجة الديون السيادية في أوروبا
- اتفاق حاسم حول التزام أوروبا بالتمويل وتحسين شروط الإقراض لليونان والبرتغال وآيرلندا
- زيادة المرونة في استخدام "تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي" تعتبر عاملا أساسيا

رحبت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، باتفاق قادة منطقة اليورو في ٢١ يوليو الجاري على خطة شاملة لمساعدة اليونان على تجاوز أزمة ديونها السيادية وتحسين الأدوات المتاحة لمكافحة الأزمات في المستقبل.

وفي هذا السياق قالت السيدة لاغارد: "المهم في رأيي ــ ما يعد قرارا حاسما بالفعل ــ هو التزام القادة بتقديم الدعم للبلدان الأخرى وتصميمهم على القيام بذلك إلى أن تستعيد هذه البلدان قدرتها على النفاذ إلى الأسواق، شريطة أن تنفذ برامجها الاقتصادية بنجاح. ويعني هذا أن الدول الأعضاء ملتزمة بدعم الدول الأعضاء الأخرى.

مساعدة اليونان

اتفق قادة بلدان منطقة اليورو البالغ عددها ١٧ بلدا على تقديم تمويل جديد لليونان بقيمة ١٠٩ مليار يورو. وسيؤدي هذا، مع المساهمات الطوعية من القطاع الخاص والدعم المستمر من الصندوق، إلى سد **فجوة التمويل** في موازنة اليونان وإعطائها فرصة التقاط الأنفاس التي تحتاجها لاستعادة النمو والقدرة التنافسية.

وقالت السيدة لاغارد: "المهم في رأي هو أن الدول الأعضاء في منطقة اليورو اتفقت على إحداث تحسن ملموس في شروط التمويل بالنسبة لليونان، عن طريق مد أجل الاستحقاق على القروض المستحقة عليها وتخفيض أسعار الفائدة

على القروض التي تحصل عليها من خلال "التسهيل الأوروبي للاستقرار المالي" في الفترة المقبلة. ومن الواضح أن هذا تحسن كبير."

وقالت السيدة لاغارد إن الصندوق لا يزال ملتزما بدعم اليونان، ولكنها أشارت إلى عدم تلقي أي طلب جديد حتى الآن للاتفاق على برنامج اقتصادي جديد يدعمه الصندوق. وأضافت إن "الصندوق عازم بالتأكيد على المشاركة النشطة في هذا البرنامج في الفترة المقبلة، من أجل استعادة النمو وضمان عودة اليونان إلى السوق وتحقيق تقدم كبير في الوصول بديونها إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله."

ورحبت لاغارد بالاتفاق على إشراك القطاع الخاص عن طريق ما أسماه القادة الأوروبيون "قائمة الخيارات"، وهي خطوة يُتوقع أن تتيح ٣٧ مليار يورو لخطة إنقاذ الاقتصاد اليوناني.

كذلك أعلن القادة الأوروبيون أن شروط الإقراض الميسرة المتفق عليها بالنسبة لليونان سوف تنطبق أيضا على آيرلندا والبرتغال، وهما البلدان المرتبطان ببرامج مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

مزيد من المرونة

واتفق القادة الأوروبيون أيضا على أن تكون شروط الاستفادة من "تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي" أكثر مرونة، وهو ما **دعا إليه** الصندوق في آخر **تقييماته الاقتصادية لمنطقة اليورو.**

ويمكن الآن استخدام "تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي" لأغراض الإقراض الوقائي في منطقة اليورو، ولإعادة رسملة البنوك من خلال إقراض الحكومات ــ بما في ذلك حكومات البلدان غير المنفذة لبرامج اقتصادية في الوقت الراهن. وفي هذا الصدد قالت السيدة لاغارد إن "هذه المرونة تمثل عاملا أساسيا من منظور الصندوق".

تعزيز الحوكمة الاقتصادية

كذلك رحبت السيدة لاغارد بما أبداه قادة أوروبا من التزام بتعزيز الحوكمة الاقتصادية في منطقة اليورو. وقالت في هذا الخصوص إن "تغيير قواعد اللعبة، والتأكد من وجود الحوكمة الاقتصادية، من أن هناك بالفعل حكومة لمنطقة اليورو فيما يخص شؤونها الاقتصادية والمالية ــ هذا أيضا يؤدي بالطبع إلى تخفيض مستوى عدم اليقين."

وقد **دعا الصندوق** إلى إرساء قواعد جماعية أقوى في الاتحاد الأوروبي للمساعدة على فرض انضباط المالية العامة واستكمال إطار الاستقرار المالي الأوروبي. وسيؤدي تعزيز الحوكمة الاقتصادية إلى دعم الثقة في منطقة اليورو والمساعدة على تهدئة تقلب الأسواق الذي يهدد بهروب الاستثمارات وتخفيض النمو.